

## القسم الأول: خلفية نظرية ومتودولوجية

### الفصل الأول: خلفية نظرية

« أحد الأهداف الرئيسية لنشاط الدولة ينبغي أن يتمثل في ضرورة تحقيق المساواة الحقيقية لمواطني الدولة العرب » (تقرير لجنة أور، ص 767)

#### 1. المساواة

##### 1. ما هي المساواة؟

تُشتق قيمة المساواة من الفرضية الأساسية التي يحمل بحسبها جميع بني البشر عاملاً مشتركاً يحظون بناء عليه بالحياة الكريمة. الحق بالحياة الكريمة متماثل أو متساو لجميع أبناء الجنس البشري، دون علاقة بالفروق في الثراء، والخلفية الإثنية والقومية، والمعتقد الديني والنوع الاجتماعي، والميول الجنسية، والموروث الجيني، والصحة، والثقافة، وما إلى ذلك. لكن، انطلاقاً من هذا الحق الأساسي الإنساني في الحياة الكريمة بالذات، تتولد ضرورة أن تُؤخذ بعين الاعتبار الاختلافات بمركباتها المتعددة. يولد بنو البشر ضمن ظروف حياتية مختلفة، وإلى درجات مختلفة من السيطرة على حياتهم، من هنا فإن تطبيق الحقوق الأساسية يستلزم التعامل مع مجمل الموارد التي تتوافر للمجتمع ومع طريقة توزيعها بين أعضائه (Zalta, 1988).

يتجسد مبدأ المساواة من خلال بعدين مركزيين: المساواة الشكلية، التي تعني معاملة متساوية للمتساوين، أي أن يحظى أصحاب صفات مماثلة وذات صلة بمعاملة متساوية أو بتخصيص متساوٍ لموارد اقتصادية- اجتماعية، والمساواة الجوهرية التي تشتق منها معاملة مختلفة للمختلفين. تشدد المساواة الجوهرية على الحصيلة؛ فكي يكون في الإمكان منح فرص متساوية للأفراد- على الرغم من مميزاتهم المختلفة- على المجتمع أن يوفر لهم أدوات ووسائل ضرورية لتطوير وتحقيق قدراتهم، ويجري ذلك أحياناً من خلال تطبيق مبدأ التفضيل المصحح الذي يعزز في المحصلة النهائية مبدأ المساواة.

##### 2. المساواة- لماذا؟

تتبع ضرورة تطبيق المساواة كقيمة إنسانية من دوافع أخلاقية- قيمية، ومن دوافع نفعية على حدّ سواء. من المنظور الأخلاقي- القيمي، يجري التعامل مع المساواة كحق طبيعي لجميع أفراد المجتمع، وتُعتبر بدورها شرطاً ضرورياً للمحافظة على قيمة كرامة الإنسان، وعلى هوية الأفراد والجماعات داخل المجتمع. بالإضافة إلى ذلك، المساواة ضرورية لوجود الديمقراطية كمنظومة للحكم. في القرارات القضائية الإسرائيلية، تُعتبر المساواة قيمة أساسية في المجتمع الديمقراطي، وأحد أعمدة الأساس لنظام الحكم الديمقراطي. وبكونها كذلك، تشكل المساواة منهجاً معاكساً للاعتباطية السلطوية (تقرير لجنة أور، ص 53-43، HDR, 2005).



من المنظور النفعي، يُسلط الضوء على المساواة في الأدبيات المهنية كوسيلة ضرورية لتعزيز مستوى القدرة والتنفيذ البشريين في مجالات الحياة المختلفة - كالاقتصاد والتعليم والصحة-. وأشارت دراسات كثيرة أنّ التمييز والفجوات الاقتصادية العميقة تَمَسُّ بالإنجازات في جميع المرافق الحياتية (HDR، 2005).

المساواة هي ضرورة ملحة لبلورة اتفاق اجتماعي والحفاظ عليه. في المقابل، ينهش الشعور بالتمييز الاستقرار والتماسك الاجتماعيين (تقرير لجنة أور، ص 43، HDR، 2005).

### ج. التزام دولة إسرائيل بالمساواة بين مواطنيها اليهود والعرب

«وفق مبدأ المساواة، تُحظر على أي سلطة جماهيرية في دولة إسرائيل ممارسة التمييز، أي تُحظر عليها ممارسة معاملة مغايرة للمساويين بدون تسوية موضوعي لهذا الأمر. يسري هذا الحظر على جميع نشاطات السلطة، بما في ذلك توزيع الميزانيات أو رصد الموارد، أو التعيين في الوظائف المختلفة، أو أي نشاط آخر. ويُنظر إلى السلطة العامة كوصي لمجمل الجمهور» (تقرير لجنة أور، ص 35).

تميل الشروخ الإثنية- الثقافية- القوية بطبيعتها إلى فرض تحديات أمام أنظمة الحكم الديمقراطية- الليبرالية، وقد يؤدي تجاهل هذه الشروخ إلى فرض تهديدات على تماسكها واستقرارها، وحتى على وجود النظام الديمقراطي (Dahl، 1998). ومما لا لبس فيه أنّ هذا الأمر ينسحب على إسرائيل التي تعرّف نفسها كدولة يهودية- ديمقراطية.

هنالك من يعتقد بوجود تناقض جوهري بين مركبات هذا التعريف (يهودية- ديمقراطية)، وي طرح ادعاء آخر أنّ اعتبارات الإثنو-مركزية تُوظف في الكثير من الأحيان للمساس بمسوى المساواة بين مواطني الدولة، وبدرجة ديمقراطيتها (سموحا، 2004؛ يفتاحيل، 2005). وعلى الرغم من هذه الاختلافات، وبما أنّ المساواة تشكّل قيمة تأسيسية في جميع النظم الديمقراطية، يمكن القول إنّ دولة إسرائيل بتعريفها لنفسها كدولة ديمقراطية، تلتزم بتحقيق المساواة بين جميع مواطنيها، عرباً ويهوداً على حدّ سواء.

يستمدّ مبدأ المساواة قوته من وثائق تأسيسية ودستورية، ومن قوانين الكنيس وقرارات المحكمة العليا. خلال سنوات وجود الدولة، تجذرت المساواة كمبدأ قيمّي ذي قوّة بالغة، حيث تُطبّق المحاكم بالرجوع إليه رقابة على مؤسسات الحكم، وفي الكثير من الحالات ألغيت نشاطات حكومية اعتُبرت تمييزية (تقرير لجنة أور، 2003).

بالإضافة إلى هذا، جرى ترسيخ مبدأ المساواة في الكثير من المعاهدات والمواثيق الدولية التي وقّعت إسرائيل عليها، منها -على سبيل المثال-: الإعلان العالمي لحقوق الإنسان؛ العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية؛ العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري؛ معاهدة منظمة العمل الدولية.

فعلى سبيل المثال، كُتب في مقدّمة الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، والموقعة من قبل دولة إسرائيل:

«إنّ الدول الأطراف في هذه الاتفاقية

إذ ترى أنّ ميثاق الأمم المتحدة يقوم على مبادئ الكرامة والتساوي المتأصلين لدى جميع البشر، وأنّ جميع



الدول الأعضاء قد تعهدت باتخاذ إجراءات جماعية وفردية، بالتعاون مع المنظمة، بغية إدراك أحد مقاصد الأمم المتحدة المتمثل في تعزيز وتشجيع الاحترام والرعاية العاليتين لحقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس جميعاً، دون تمييز بسبب العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين، وإن تری أن الإعلان العالی لحقوق الإنسان يعلن أن البشر يولدون جميعاً أحراراً ومتساوين في الكرامة والحقوق، وأن لكل إنسان حق التمتع بجميع الحقوق والحريات المقررة فيه، دون أي تمييز، وبخاصة على خلفيّة العرق أو اللون أو الأصل القومي، وإن تری أن جميع البشر متساوون أمام القانون ولهم حق متساو في حمايته لهم من أي تمييز ومن أي تحريض على التمييز».

## 2. مسألة غياب المساواة بين اليهود والعرب في إسرائيل

«يعيش مواطنو الدولة العرب في واقع يجري فيه التمييز ضدهم كعرب. وجرى توثيق غياب المساواة في العديد من الاستطلاعات والأبحاث المهنية، وصدق على وجوده في قرارات قضائية وحكومية، وتجسد كذلك في تقارير مراقب الدولة، وفي وثائق رسمية أخرى» (تقرير لجنة أور، ص 33).

يدعي البعض أن وضع المواطنين العرب قد تحسّن كثيراً مقارنة بوضعهم في السابق، ومقارنة بوضع العرب في البلدان المجاورة. من جهتنا، نرفض هذا الادعاء جملة وتفصيلاً، إذ يجب توزيع الموارد التي ترصدها الدولة على نحو مساوٍ بين جميع المواطنين، بصرف النظر عن المستوى العيشي في الدول العربية المجاورة؛ وينبغي سدّ الفجوات بين المواطنين اليهود والعرب، بالاعتماد على الحقوق وليس كضرب من الإحسان (راجعوا تقرير لجنة أور، ص 95).

وعلى الرغم من المبادرات الجماهيرية المختلفة التي أدت إلى تقليص الفجوات في بعض المجالات، وبخاصة في الفترة الواقعة بين العامين 1992 و 1996. ما زالت الفجوة بين المجموعتين السكانيّتين واسعة. ويتجسد التمييز بين اليهود والعرب في مستوى الدخل، والتعليم، وفي إمكانية الوصول إلى خدمات السلطات المحليّة، وفي التمثيل في القطاعين العامّ والخاصّ، وفي غياب التمثيل اللائق في المؤسسات المنتخبّة، وفي محاور القوّة داخل الدولة (سموحا، 2004).

في استعراض غياب المساواة بين اليهود والعرب في إسرائيل، سنتمحور في ثلاثة أبعاد مركزيّة للمواطنة: المساواة أمام القانون؛ المساواة في الحلبة السياسيّة؛ المساواة الاجتماعيّة-الاقتصاديّة. الكثير من الباحثين قاموا بتسليط الضوء على العلاقة المتبادلة بين هذه الأبعاد الثلاثة (Dahl، 1998: بن دايفد، 2003؛ شاي، داهان، دفير وميرونجيف، 2000؛ HDR 2005). هذه المنظومة من الارتباط المتبادل تخلق سلسلة من الدوائر السحرية التي يمكن اختراقها فقط من خلال سياسات عامة تقوم بتعزيز المساواة. يعزّز عدم المساواة أمام القانون غياب المساواة الاقتصاديّة الاجتماعيّة وتلك السياسيّة، وهنالك تأثيرات مباشرة وغير مباشرة لدرجة المساواة على المستوى الاجتماعي-الاقتصاديّ، وعلى درجة المساواة في المنظومة السياسيّة، وإلى ما ذلك.

### أ. التمييز أمام القانون

تشمل المساواة أمام القانون بُعدين اثنين: المساواة في النصّ القانوني، والمساواة في فرض وتطبيق القانون (غابيزون، 1999). ويعاني العرب في إسرائيل من التمييز في هذين البعدين، كما سيوضّح في ما يلي:



التمييز بالاستناد إلى القانون: قد ينعكس التشريع المميز بشكل مكشوف أو خفي. التمييز الصريح يلقي ضوءاً على منح الأفضلية الواضحة والقاطعة لمصالح مجموعة واحدة على حساب مجموعة أخرى. تمييز كهذا قائم في قانون العودة؛ وفي قانون المؤسسات القومية اليهودية؛ وفي بنود الأهداف في قانون التعليم الرسمي؛ وقانون سلطة الإذاعة.

علاوة على هذا، ثمة قوانين أو مرسومات صيغت على نحو مساوٍ، لكنها تخبئ في طياتها التمييز الذي يمكن التعرف عليه في الحصيلة. أحد الأمثلة الأكثر بروزاً هو اشتراط نيل امتيازات معينة بالخدمة العسكرية، إذ تستخدم المشاركة في الخدمة العسكرية أداة للتمييز بين اليهود والعرب في المجالات الحيوية كالتربية، والتعليم العالي، والإسكان، والتشغيل. فعلى سبيل المثال، يقوم مفاعل هبايس بتقديم المنح للطلاب الجامعيين الذين خدموا في جيش الدفاع الإسرائيلي، وتُمنح تسهيلات للذين يخدمون في الجيش من خلال قروض لاقتناء شقة، ويُمنح مَنْ خدموا في الجيش عدداً أكبر من النقاط في القبول لمساكن الطلبة في الجامعة. المثال الآخر للتمييز الخفي هو الإعلان عن «مناطق أفضلية قومية»، وهي التي يحصل ساكنوها على تسهيلات وتخفيضات كبيرة، وكل ذلك من خلال إقصاء المدن والقرى العربية من هذه الفئة (غابيزون وأبو ريا، 1999).

التمييز في فرض القانون: يُحاكَم المواطنون العرب المتَّهَمون بمخالفات أمنية في المحاكم العسكرية. أمّا المواطنون اليهود المتَّهَمون بنوع المخالفات ذاته، فتجري محاكمتهم في المحاكم المدنية. بالإضافة إلى ذلك، تشير الدراسات إلى فروق واضحة في سياسة العقوبات بين اليهود والعرب في جميع أنواع المخالفات (غابيزون وأبو ريا، 1999).

### ب. غياب المساواة في الحلبة السياسية

يتطرق غياب المساواة في الحلبة السياسية إلى بعدين أساسيين: حق التصويت، والمساواة في القوة السياسية. **حق التصويت المتساوي:** يملك كل إنسان حق التصويت، وتتساوى قيمة صوت جميع الناس (Dahl, 1998. HDR, 2005). في هذه المسألة تتحقق المساواة بين اليهود والعرب. **القوة السياسية:** يتوجب على السلطة العمل ما في وسعها على تشجيع قدرة المشاركة المؤثرة للأفراد والمجموعات على عمليات اتخاذ القرار، وبغية تحقيق الأمر يتوجب عليها ضمان مُتناولية للمعلومات، وإمكانية الحسم في المسائل المطروحة على جدول الأعمال السياسي، أو خلق تغييرات في هذا الجدول (Dahl, 1998. HDR, 2005). ومن شأن التمثيل اللائق في مؤسسات الحكم أن يعزز إمكانية الوصول للمعلومات ومنح فرص التأثير على محاور اتخاذ القرار المختلفة. نسبة العرب في صفوف مستخدمي خدمة الدولة والشركات الحكومية لا تليق بنسبتهم السكانية، أما تمثيلهم في الوظائف المرموقة فهو أقل من ذلك. بالإضافة إلى ذلك فنسبة المديرين العرب في الشركات الحكومية متدنية للغاية (حيدر، 2005).

### ج. غياب المساواة الاجتماعية-الاقتصادية

تسلط المساواة الاجتماعية-الاقتصادية الضوء على محاولة تقليص عدم المساواة المادية القائمة في المجتمع. ويدور الخلاف في مسألة المساواة الاجتماعية-الاقتصادية بالأساس حول مدى وشكل تدخل مؤسسات الحكم في السوق الاقتصادي بغية تقليص الفجوات بواسطة إجراءات سياسية كالتوزيع المجدد للمداخيل والأموال، والإصلاحات



الضريبية، وتحقيق المساواة في جهاز التعليم، والضمان الاجتماعي وغير ذلك. سنقوم فيما يلي باستعراض عدد من تجليات غياب المساواة في المجال الاجتماعي-الاقتصادي.

### 1. عدم المساواة في التشغيل، والدخل، وفي سريان الفقر

تشير معطيات التشغيل في إسرائيل إلى فجوة بارزة بين العرب واليهود. نسبة مشاركة العرب ( وخصوصا النساء منهم) في القوة العاملة أقل منها لدى اليهود، ومستوى البطالة أعلى. وينزع العرب أكثر من اليهود إلى وظائف متدنية، من حيث المستوى المهني ومستوى الأجر (بن دافيد، أحيطوف، لفين- إيشتاين، وشتاير، 2004).

تخلق الفجوات في الدخل وفي عدد أفراد العائلة والتقليص المتواصل في المخصصات المختلفة، تخلق فجوة أخذة بالاتساع بين العرب واليهود في مسألة سريان الفقر. وتشير معطيات التأمين الوطني إلى وجود فجوة بين نسب من يتخلصون من الفقر على ضوء مدفوعات التحويل والضرائب من المجموعتين القوميتين. (أحدوت، كوهين وأندفيلد، 2006).

### 2. فجوات في خدمات الرفاه المجتمعية

تقدّم خدمات الرفاه بواسطة أقسام الرفاه في السلطات المحلية. هنالك نقص في القوى البشرية المهنية وفي الموارد المتوفرة لأقسام الرفاه. ويعود هذا الأمر إلى التمييز في الرصد الحكومي للسلطات المحلية، وإلى القدرة المتدنية لهذه السلطات على حيازة الضرائب المحلية وبالتالي، وعدم قدرتها على خلق مصادر دخل بوسائل مختلفة.

### 3. فجوات في الرصد للتعليم وفجوات في مستويات التحصيل العلمي

فجوات في منظومة الاستثمار في التربية والتعليم: يعاني جهاز التعليم العربيّ من تمييز في جميع المساهمات الحكومية. فالمدارس العربية تعاني من التمييز السلبيّ في رصد ساعات التعليم في كلّ مرحلة من مراحل التعليم، وهنالك فجوة في جودة القوى البشرية العاملة في التعليم، وفي جودة الخدمات الداعمة (كمنظومة ساعات الرعاية والتربية الخاصّة والاستشارة التربويّة والنفسية). كذلك ثمة فجوات في جودة البيئة التعليميّة (غرف تدريس حسب المواصفات، منشآت رياضية، مختبرات، حواسيب، مكتبات).

الموارد المستثمرة في التعليم العربيّ هزيلة، والسياسة التي تُبلور المضامين تُحدّد دون إشراك المواطنين العرب. وينعكس الأمر في المردودات المتدنية للجهاز في الامتحانات التحصيليّة، وفي الاستياء الذي يُعبّر عنه الجمهور العربيّ تجاه هذا الجهاز (أبو عصب، 2004).

تقدّم وزارة التربية والتعليم مساعدة خاصّة للتلاميذ في البلدان الضعيفة من الناحية الاقتصادية، وذلك عبّر تصنيفها كبلدات «أفضلية قومية»، لكن هذه الفئة لا تشمل أيًا من المدن والقرى العربية، على الرغم من أنّ غالبيتها تستوفي المعايير المتعلقة بذلك (أبو عصب، 2004). وتحدّد في قرار المحكمة العليا 03/11163 (27 شباط 2006) أنّ «قرار الحكومة بخصوص تحديد مناطق الأفضلية القومية لا يتلاءم مع مبدأ المساواة، لأنّ نتائجه تؤدي إلى تمييز مرفوض لأبناء الوسط العربيّ في ممارسة حقّهم في التعليم ممّا يؤدي عدم قانونيّة القرار».



نسب التسرب: هنالك فجوة في نسب التسرب من جهاز التعليم، من رياض الأطفال حتى المرحلة الثانوية، بما في ذلك أطر التعليم الخاص، وبرنامج ساعات الرعاية، ودورات الإثراء والتعليم المهني. الإنجازات التعليمية: عُثر على فجوات في هذا المجال، بما في ذلك فجوات في الامتحانات الدولية والامتحانات القطرية، ونسب المتقدمين إلى امتحانات البجروت، ونسب النجاح في هذه الامتحانات. بالإضافة إلى ذلك، ثمة فجوة واسعة في نسبة حاملي شهادات البجروت التي تستوفي الحد الأدنى من شروط القبول للجامعات، وفي نسبة المتوجهين للتعليم العالي، وفي نسبة القبول للدراسة، وفي نسبة الحاصلين على ألقاب جامعية.

#### 4. الصحة

يتعرض العرب أكثر من اليهود للمشاكل الصحية ولعوامل الخطر، كالتدخين، والسمنة الزائدة، وأمراض القلب، وأمراض المخ. وعلى الرغم من أن العرب يصابون بالسرطان بنسب أقل من اليهود، فإن نسب وفيات المصابين بالسرطان أعلى في صفوفهم. معدل العمر في صفوف العرب أقل، ونسبة وفيات الرضع -الموت بعامة- أعلى مما في صفوف اليهود (طربيه، 2005).

تشير الأبحاث إلى الوزن الكبير للفجوات الاقتصادية- الاجتماعية (ولا سيما مستويات التعليم والدخل)، كعامل في خلق الفجوة في المستوى الصحي بين اليهود والعرب. ويشير البعض إلى أسباب محتملة أخرى (كالثقافة والوعي)، ولكن عندما يجري إسقاط تأثير مستوى العيشة على الوفاة، لا نجد فرقاً بارزاً بين البلدات اليهودية وتلك العربية (تشارنيخوفسكي، ألكانا، أنسون وشيمش، 2003؛ طربيه، 2005).

#### 5. التمييز وغياب المساواة في موارد الأرض والتخطيط والتطوير

«في معالجة تطوير الوسط العربي، هنالك أهمية بالغة لموضوع الأراضي... من الصعب تجاهل البعد الوجودي الشديدي الذي يرافق هذه القضية، وعلى الرغم من ذلك لا تنتقص السياقات والشحنات القومية من واجب الدولة أن تتعامل مع مواطنيها العرب حسب مبادئ لائقة من العدل الاجتماعي... ينبغي على الدولة تخصيص الأرض للوسط العربي حسب أنماط ومبادئ متساوية، كما هو الأمر بالنسبة لقطاعات أخرى» (تقرير لجنة أور، ص 767-768).

المصادرة المكتفة للأراضي في الماضي، وعدم إقامة بلدات عربية جديدة (ما عدا بلدات عربية بدوية في النقب)، والحد من توسع البلدات القائمة، كل هذا خلق شعوراً بالفن التاريخي المتواصل. وعلى الرغم من عدم وجود تقييدات قانونية على حق العرب في شراء الأراضي واستئجارها في المناطق المدنية (باستثناء أراضي دائرة أراضي إسرائيل)، يواجه العرب الذين يرغبون في الانتقال إلى المدن اليهودية معارضة من قبل جزء من السكان اليهود (خمايسي، 2004؛ يفتاحيل، 2000). بالإضافة إلى ذلك، لم تكن البلدات العربية في يوم من الأيام هدفاً للتطوير؛ بل على العكس، فقد جرى التعامل معها كبلدات ينبغي الحد من توسعها وتقليص عددها ورقعة انتشارها. لذا، فإن التكاثر الكبير للسكان العرب في القرى دفع نحو عملية غير منظّمة من التمدن على رقعة جغرافية آخذة بالتناقص.



لم تبدأ عملية تخطيطية منمّمة في البلدات العربيّة إلاّ خلال التسعينيات، لكن حتّى يومنا هذا فشلت هذه العملية في توفير حلول تخطيطية لائقة لاحتياجات التطوّر المحليّة التي تتنامى بوتيرة عالية.



## الفصل الثاني: مؤشر المساواة بين المواطنين اليهود والعرب في إسرائيل

### 1. لماذا هذا المؤشر؟

بدأ العقدان الأخيران يشهدان انتشاراً متزايداً في استخدام الدلائل كأدوات لمراقبة ورصد التقدم، وكأداة لمتابعة السياسات العامة. بادرت منظمة الأمم المتحدة إلى إنشاء مؤشرات التنمية البشرية (Human Development Index) التي تقيس الفجوات في مستوى التنمية البشرية بين الدول وداخلها.

في الولايات المتحدة، بادرت العصبة المدنية القومية (National Urban League) إلى بناء مؤشر المساواة بين السود والبيض، وفي أوروبا طرحت مبادرات لبناء مؤشر مساواة جندياً بغية إحداث سدّ تدريجي للفجوات بين النساء والرجال في جميع المجالات. وبني مؤشر الاحتواء الأوروبي (European Inclusion Index) بغية متابعة سياسة الهجرة في دول أوروبا المختلفة في عصر اتّسع ظاهرة مهاجري العمالة.

في إسرائيل حملة من المؤشرات التي تتابع ظواهر اجتماعية وسياسية؛ منها: مؤشر السلام (من قبل «مركز تامي شتاينميتس» لدراسات السلام)، مؤشر المناعة القومية (من قبل «مركز دراسات الأمن القومي» في جامعة حيفا)، مؤشر الديمقراطية (من قبل «المعهد الإسرائيلي للديمقراطية»)، مؤشر المناعة الاجتماعية («مجلس الأمن الاجتماعي»).

ترتكز المؤشرات الأربعة المذكورة على استطلاعات مواقف تتيح متابعة نزعات واتجاهات التحولات العامة في المجتمع الإسرائيلي. وعلى الرغم من تطرقها العيني إلى مسألة الشرح اليهودي-العربي، ترمي إلى طرح صورة عامة حول المجتمع الإسرائيلي.

تقوم دائرة الإحصاء المركزية بتدريج السلطات المحلية في إسرائيل في فترات ثابتة حسب مؤشر اجتماعي-اقتصادي، واشتهر هذا المؤشر كأداة للمساعدة في تصميم سياسة رصد الموارد التي تُحوّل من السلطة المركزية إلى السلطات المحلية، وتستخدم هذه الأداة كذلك لتحديد الاحتياجات، والكشف عن الفجوات بين السلطات المحلية. المستخدم الرئيسي لهذا المؤشر هو وزارة الداخلية، وذلك ابتغاءً لتحديد الميزانيات العادية وميزانيات التطوير والتخطيط الفيزيائي. وتستعين بهذا المؤشر وزارات أخرى (وزارة الصناعة والتجارة والتشغيل، وزارة التربية والتعليم، وزارة البناء والإسكان).

في العام 2003، انطلق مؤشر العلاقات اليهودية-العربية من قبل البروفيسور سامي سموحا من جامعة حيفا. وابتغي هذا المؤشر متابعة مواقف العرب واليهود حول شكل العلاقات بينهم؛ كيف ينظرون إلى مكانتهم في الدولة وعلاقتهم مع الشعب الآخر؟ ويتابع المؤشر كذلك اتجاهات التغيير البعيدة الأمد في المواقف والمفاهيم المتبادلة للعرب واليهود (سموحا، 2004). يعتمد مؤشر علاقات اليهود والعرب هو كذلك على استطلاعات المواقف والرأي العام، وتنبع أهميته في عرض الحال لأبعاد ذاتية لعلاقات اليهود والعرب في إسرائيل.

لا يقوم المؤشر الحالي (مؤشر المساواة بين اليهود والعرب) بفحص المواقف والأحاسيس والوعي والمزاج العام، بل يصبّ اهتمامه على الجوانب المادية التي يُمكن قياسها على نحو كميّ. تحصل على أرض الواقع علاقات تبادلية معقدة بين عوامل موضوعية وعوامل ذاتية، لكننا نضطرّ لأسباب براغماتية إلى خلق الفصل المصطنع بين هذه التصنيفات.



## 2. أهداف المؤشر

التمييز بين اليهود والعرب راسخ عميقاً في بنية المجتمع ومؤسساته. وبغية القضاء عليه، ثمة حاجة إلى تجنّد عامّ للمجتمع بكلّ مؤسساته ومستوياته. بناء على ذلك، يجري اشتقاق جُهوريّ هدف أساسيّن للمؤشر: مؤسسات الحكم، والجمهور الواسع. وبجانب المتابعة وممارسة الضغط على مؤسسات الحكم، هنالك ضرورة لعملية تعميق الوعي الجماهيريّ حول النتائج الوخيمة للتمييز وغياب المساواة، وضرورة تعزيز من يعانون من التمييز كي يتمكنوا من حماية أنفسهم منه بنجاعة أشدّ.

يُوظّف مؤشّر المساواة لخدمة أربعة أهداف أساسية:

- أن يكون أداةً لمتابعة سياسة الحكومة ونتائجها.
- تحديد أهداف لسدّ الفجوات في المدى القصير والمدى البعيد.
- الكشف عن الفجوات بين اليهود والعرب في فترة زمنية معطاء، وعلى محور زمنيّ متواصل.
- التأثير على الرأي العامّ بواسطة رفع الوعي وتطوير دعم المساواة والالتزام بها.

## 3. صفات المؤشر ومميزاته

يمكن العثور على منهجين أساسيين لقياس انعدام المساواة: المنهج المطلق والمنهج النسبيّ. وبحسب المنهج المطلق، يجري تعريف حاجة ما أو غاية ما، ويشير المؤشر إلى مدى اقتراب المجموعات السكانية التي تُفحص من تحقيق ذلك.

وبحسب المنهج النسبيّ، تقارن المجموعة السكانية «أ» مع المجموعة السكانية «ب»، بحيث تُستخدم واحدة من المجموعتين (القوية - بصورة عامة) كمجموعة مرجعية.

من جهتنا، نحن نعتقد أنّ المنهج النسبيّ هو الأكثر ملاءمةً لقياس وضع المساواة بين اليهود والعرب مواطني دولة إسرائيل، وذلك أنّه يتمحور حول التزام دولة إسرائيل برصد مواردها بالتساوي بين جميع مواطنيها، بصرف النظر عن الفروق في الدين والعرق والقومية والجنس. وينفي هذا المنهج مقارنة وضع عرب إسرائيل بالعرب من سكّان الدول الأخرى، بل على العكس، ففي مؤشّر المساواة تُستخدم المجموعة اليهودية كمرجع للمقارنة، ويفحص هذا المؤشر حصّة كلّ واحدة من المجموعات في كعكة الموارد.

لدى بلورة مركّبات المؤشر، كانت نصب أعيننا الاحتياجات والاعتبارات التالية:

1. بعض المعطيات والدلائل التي يدور حولها إجماع واسع.
2. تشخيص نزعات و/أو تذبذبات وتحولات على امتداد محور زمنيّ.
3. على المؤشر أن يعكس درجة عدم المساواة في صفوف المجموعة التي تُفحص على نحو متعدّد الأبعاد.
4. صفات إحصائية متعارف عليها في مؤشرات من هذا النوع.



5. ارتباط (correlation) إيجابي/ سلبي مرتفع مع المتغيرات التي يتكوّن منها و/أو مع متغيرات إضافية تقيس المجالات نفسها.
6. المؤشر يتميّز بتوفيره القدرة على تنبؤ التغيرات في حالة المساواة/ عدم المساواة.

#### 4. بنية المؤشر وعملية تطويره

##### أ. مجالات منتقاة

نصبو بواسطة المؤشر إلى عرض صورة واسعة قدر الإمكان حول حالة المساواة/ عدم المساواة بين اليهود والعرب مواطني دولة إسرائيل في حقول المواطنة الثلاثة الأساسية: المساواة أمام القانون؛ المساواة في الحلبة السياسية؛ المساواة الاجتماعية الاقتصادية. كلّ ذلك، بطبيعة الحال، ضمن ما يُمليه مخزون المعطيات التي تتوافر لدينا. هذا العام، ستقتصر معالجة المؤشر على الجانب الاجتماعي الاقتصادي، وسيشكّل أداة مقارنة بين اليهود والعرب في المجالات التالية: التربية والتعليم؛ الصحّة؛ الرفاه الاجتماعي؛ التشغيل؛ الإسكان؛ استخدامات الأرض.

##### ب. مجموعة المؤشر السكانية

تُظهر معظم معطيات دائرة الإحصاء المركزيّة ضمن ثلاث فئات من المجموعات السكانية: 1. العرب مواطني دولة إسرائيل وسكان شرقيّ القدس. 2. اليهود مواطني دولة إسرائيل. 3. آخريّن. بسبب محدودية مخزون المعطيات المتوافرة لدينا، سيتطرّق مؤشر المساواة إلى مجموعتين سكانيّتين: اليهود والعرب. الفئة الأولى تشمل العرب مواطني دولة إسرائيل (المسلمين والمسيحيين والبدو والدروز) - يمين في ذلك سكان القدس الشرقية -، بينما تضمّ الثانية اليهود وأبناء الديانات الأخرى من غير العرب (مسيحيين غير عرب؛ قادمين جددًا دون تصنيف ديني في وزارة الداخلية؛ لبنانيين قاموا بالتجنّس في إسرائيل؛ بوذيّين؛ هندوسيّين؛ سامريّين).

##### ج. دلائل (indicators) ومتغيرات: جودتها وطريقة انتقائها

بغية اختيار الدلائل التي تحظى بشبه إجماع حول كونها تعكس دلائل الفجوة وتقيّم تنفيذ السياسات، توجّهت جمعية سيكوي إلى اثنين من الخبراء في كلّ من المجالات الخمسة للمؤشر (التعليم؛ التشغيل؛ الصحّة؛ الإسكان؛ الرفاه الاجتماعي). وطلب إلى الخبراء ما يلي:

1. توصيف الوضع القائم، والمشاكل، والمعوقات والنزعات العامّة في البلاد في كلّ مجال ومجال، من خلال التطرّق العينيّ إلى وضع المواطنين العرب مقارنة بالمواطنين اليهود.
2. تعريف المعوقات الأساسية التي تحوّل دون تحقيق المساواة.
3. الإشارة إلى دلائل يُمكن بواسطتها تجسيد الفجوات بين اليهود والعرب ومتابعة نشاطات سلطات الحكم في هذا المجال.

وبعد أن أصبحت اقتراحات الخبراء ماثلة أمامه، فحص طاقم المؤشر مدى وفرة وتواصل المعطيات حول الدلائل المقترحة في كلّ مجال، وبناء عليه اختيرت تلك الدلائل ذات القدرة الأكبر على التعبير عن عدم المساواة بين اليهود



والعرب في المستقبل على محور الزمن<sup>8</sup>. في الأساس، تصف الدلائل والمتغيّرات التي اختيرت المرودات في كلّ واحد من المجالات المنتقا، وفي بعض الحالات تتناول أوضاع الجهاز التي يادراجها تمنح صورة واسعة قدر الإمكان لمركّبات كعكسة الموارد وطريقة توزيعها بين اليهود والعرب.

#### د. مصادر المعطيات

يعتمد المؤشر على معطيات رسميّة قائمة لدى الوزارات الحكوميّة، ومؤسسة التأمين الوطنيّ ودائرة الإحصاء المركزيّة.

#### ه. عينة البلديات

لا تُقدّم جميع المعطيات التي بحوزتنا بصورة تجميعيّة، ويجري نشر بعضها حسب البلدة. في هذه الحالات، استعملت عينة من البلديات، تضمّ أحد عشر زوجاً من البلديات (في كلّ منها واحد يهوديّ والآخر عربيّ)، ذات عدد متشابه من السكّان، وتتنمي للواء الجغرافيّ نفسه. (راجعوا الجدول رقم 2)

الجدول رقم 2: قائمة البلديات التي استخدمت كعينة لحساب جزء من المؤشر

مدن/ قري عربيّة		مدن/ قري يهوديّة		اللواء
عدد السكان 2005 (بالآلاف)	اسم المدينة/ القرية	عدد السكان 2005 (بالآلاف)	اسم القرية/ المدينة	
64.3	الناصرّة	49.8	نهرّيّا	لواء الشمال
24.4	سخنين	24.7	مجدال هعيمق	
10.6	عين ماهل	8.4	حتصور هجليبيت	
41.1	أمّ الفحم	39.8	كريات موتسكين	لواء حيفا
11.1	جسر الزرقا	10.2	بنيامينا/ غفعات عاده	
33.0	الطيبة	36.9	رأس العين	لواء المركز ولواء تل أبيب
20.7	الطيرة	25.4	كريات أونو	
16.9	قلنسوة	25.2	يهود- نفيه إفرام	
5.7	أبو غوش	3.1	كريات يعاريم	لواء القدس
38.9	رھط	33.5	ديمونا	لواء الجنوب
9.9	كسيفة	8.6	يروحام	

8 القائمة الكاملة للدوالّ والمؤشرات تظهر في الملحق الاقتصاديّ ص 65



## 5. المؤشرات التجميعية 9: التعليم، الصحة، التشغيل، الإسكان، الرفاه الاجتماعي

بغية القيام بتقييم كمي لدرجة المساواة/ عدم المساواة بين اليهود والعرب في كل واحد من المجالات المنتقاة، من خلال الدمج اللائق للدلائل والمتغيرات، ثمة حاجة إلى مؤشر تجميعي. ويمنح المؤشر التجميعي وزناً ملائماً لكل واحد من المتغيرات، ولكل مجموعة سكانية، ويأخذ بعين الاعتبار درجة التفاوت بين المجموعتين السكائيتين بالنسبة لكل واحد من الدلائل وأو المتغيرات.

مُعيارية (standardization) المتغيرات: بما أن قيم المتغيرات تشتمل على وحدات قياس مختلفة (شواقل، أنفوس، سنوات، كم<sup>2</sup>، وغيرها)، فمن الضروري القيام بمعيارية هذه الوحدات. لذا، قمنا بتحويل قيم المتغيرات إلى نسب مئوية بالرجوع إلى المعدل الموزون بين المجموعتين السكائيتين.

يشكل الجمهور العربي 19.5% من سكان إسرائيل. وبغية تحقيق المساواة بينه وبين الجمهور اليهودي، يجب منحه 19.5% من كعكة الموارد. وإذا توافر له أقل من ذلك، فإن ما يعنيه الأمر هو أن هذا الجمهور يعاني من التمييز. بعد ذلك، جرى تنفيذ عملية معيارية إضافية، وهذه المرة للانحراف المعياري، وبذلك ينعكس التباين بين المجموعتين بالنسبة لكل واحد من المتغيرات.

قيم المؤشر: تتحرك قيم المؤشر بين «-1» و «1»، حيث تمثل القيمة «0» المساواة المطلقة بين اليهود والعرب. وكلما مالت قيمة المؤشر نحو القيمة «1»، فذلك يعني أن المؤشر يشير إلى مساواة أكبر لصالح اليهود. وكلما مالت قيمة المؤشر نحو القيمة «-1»، فذلك يعني أن المؤشر يشير إلى عدم مساواة أكبر لصالح العرب.

## 6. المؤشر الموزون

المؤشر الموزون من المؤشرات التجميعية الخمسة يعكس بُعد المجموعتين السكائيتين عن نقطة المساواة. تجري موزنة كل واحد من الدلائل التجميعية تبعاً للوزن النسبي لكل واحد من المجالات الخمسة في الإنفاق القومي. يشمل الإنفاق القومي المجموع الكلي لاستثمارات الأطراف العامة (الحكومة؛ السلطة المحلية؛ المؤسسات غير الربحية)، حسب السياسات الموضوعية، وسلّم الأفضلية ومجموع الإنفاق الفردي (الاقتصاد المنزلي والأفراد) في مجالات مختلفة، وحسب قدراتهم وتفضيلاتهم. ينبثق من ذلك أن الإنفاق القومي يجسد المقابل النهائي بين الرصد العام والخاص وبين الموارد الفعلية، أي الحصيلة في هذه المجالات مجتمعة. من هنا، فإن موازنة المؤشرات التجميعية في كل مجال حسب وزن كل واحد من المجالات في الإنفاق القومي يعكس وزن كل واحد من المجالات المختلفة بناء على السياسات الموضوعية وتفضيلات التمويل العام، وتفضيلات وقدرات التمويل الخاص.

9 للاطلاع على طريقة حساب المؤشرات التجميعية والمؤشر الموزون النهائي، راجعوا الملحق الإحصائي في ص 65

